

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

الدكتورة نادية عمراني

جامعة البليدة 02

ملخص:

رغم المكانة المتميزة والدور الاستراتيجي للمرأة في الدول العربية وفعاليتها في تحريك التنمية بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إلا أن مشاركتها المجتمعية ولا سيما السياسية منها بقيت محدودة رغم الحقوق التي أقرتها لها مختلف المواثيق الدولية والدساتير والتشريعات الداخلية، وعليه تحاول هذه الدراسة أن تقدم تحليلا لواقع المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال معالجة إشكال يتمحور حول العوائق التي تواجه تنمية هذه المشاركة وتبطل تفعيلها. **الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية، المرأة العربية، الانتخابات، معوقات سياسية، معوقات قانونية.

Summary:

women represent half of the Arab countries, so it is the energy of these countries, despite its participation in power remains limited and modest, despite the rights guaranteed to it by the various constitutions and national laws.

This study will present an analysis of the reality of the political participation of women in Arabic and this through the treatment of a problematic that revolves around the political rights of the woman and difficulties to which the exercise of these rights is confronted.

key words: Political participation, Arab women, elections, political obstacles, legal obstacles.

مقدمة:

لقد قاومت المجتمعات الإنسانية إعطاء المرأة حقوقها السياسية، أو إفساح المجال لمشاركتها السياسية، بدرجات أقوى من معارضة هذه المجتمعات لدخول المرأة في المجالات الأخرى من الحياة العامة، والسبب الرئيسي في ذلك يعود لأن حقوق المرأة كانت تعتبر مطابقة لحقوق الزوج أو الأب.

وقد ارتبط العمل السياسي بمفهوم الحقوق والواجبات، وبمفهوم المشاركة الشعبية الواسعة، فأصبح العمل السياسي مرادفا للممارسة الديمقراطية بكافة عناصرها، وأداة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، التي أعلنت في عام 1948، والتي ينطوي تحتها مبدآن هامان: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وترتبط المشاركة السياسية للمرأة – بشكل خاص – بمفهوم المواطنة، وبمبدأ المساواة. ولذا فإن من أولى مقدمات مشاركة المرأة، الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها، وبالمساواة التامة أمام القانون، بدون أي تمييز. والشأن السياسي – كما هو معلوم – شأن عام، لا يمكن للفرد أن يكون مؤثرا أو مشاركا أو فاعلا فيه، ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور، دون قيود ذات طابع تمييزي.

فالوصول إلى ديمقراطية صحيحة، يتطلب – كشرط أساسي لا يمكن التنازل عنه – المشاركة بين الرجل والمرأة في إدارة كافة شؤون المجتمع، وعلى قدم المساواة بينهما، بحيث تتكامل جهودهما، ولتحقيق ذلك، لابد من وجود درجة عالية من المشاركة الشعبية، التي تتطلب تغيير المفاهيم الاجتماعية والقوانين السائدة، بحيث يتم التوصل إلى إيجاد عقد اجتماعي، يعمل فيه الرجل إلى جانب المرأة، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

وقد اتفق معظم الباحثين في الدراسات السياسية، على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أصبحت ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة، بحيث يمنح حق الترشيح والانتخاب للمرأة والرجل بالتساوي، لان توسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية، لتشمل الشرائح الاجتماعية بمختلف فئاتها وأطيافها السياسية كافة، بمن فيها النساء، يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية داخل النظام السياسي، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني، ويعزز بالتالي مكانة المرأة في المجتمع، ويطور قدرتها في تربية أجيال مستقبلية فاعلة وواعية لمجتمعها، ويعمل على تعزيز وتوظيف طاقات الأمة جميعها، في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجتمع.

كما يتضمن مفهوم (المشاركة السياسية للمرأة)، اشتراك المرأة في مراكز القيادة واتخاذ القرار، على المستويات المختلفة، ابتداء بالمراكز العليا التنفيذية والتشريعية والقضائية، وانتهاء بمراكز القيادة، على مستوى المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وتضم كذلك مشاركتها وانخراطها الفعلي في عمليات اتخاذ القرار ووضع الخطط والسياسات، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، وتنفيذها ومتابعتها.

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

وتكمن أهمية مشاركة المرأة السياسية، في المستويات المختلفة من أجهزة صنع القرار، لما لمراكز القوة والسلطة من تأثير على حياة المرأة، فهي إن وجدت بشكل فعال في هذه المواقع، فسوف تستطيع أن تحقق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها، والتشريع في إعطائها دورا حقيقيا في عملية التنمية في المجتمع، بشكل عام، ويجب أن لا يُفهم وجود المرأة في هذه المواقع، بأنه يخدم النساء فقط، ولكنه سوف يكون له تأثيرا أكبر على جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط.

ولقد حظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الدول العربية أهمية بالغة، ذلك راجع أن مشاركة هذه الأخيرة –المرأة- رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة العربية مؤخرا، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء في الوطن العربي، بحيث لم يصبح الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ترفاً أو بحثا عن حقوق على النمط الغربي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة تحبو وأمامها الكثير لتصل إلى المشاركة الحقيقية والفعالية في صنع القرار، وهذه المشاركة هي التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقهن لأن هناك من يطالب بها ويبحث عنها.

لذا فإن المشكل الذي يطرح نفسه يتمحور حول المعوقات القانونية والسياسية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الوطن العربي؟

وسنحاول في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث نتطرق أولا إلى الإطار النظري للمشاركة السياسية ثم ثانيا لواقع هذه الأخيرة في الدول العربية وفي الختام نخلص إلى تقديم بعض الاقتراحات.

أولا: الإطار النظري للمشاركة السياسية

المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية ويستطيع من خلالها المواطن التعبير عن إرادته، كما أن المشاركة السياسية لها دلالة قاطعة على مدى قدرة وتطور المجتمع من حيث استخدام الوسائل السلمية في التعبير عن الرأي، وتدل أيضا على وعي مجتمعي بالحقوق والواجبات من أجل الإسهام في صنع القرار، والتغيرات التي تحصل

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

على مستوى العالم في كافة المجالات سواء على المستوى التكنولوجي في مجال ثورة المعلومات أو التطور في مجال حقوق الإنسان تعتبر داعما للمشاركة السياسية¹.

من هنا نجد الكثير من الأنظمة الديمقراطية في العالم تسعى لتوسيع نطاق المشاركة للمواطنين لدعم شرعيتها وإتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم بحرية لان مفهوم الديمقراطية السليمة يركز إلى إسهام المواطنين ، وبهذا يتولد شعور لدى الأفراد بأهمية مشاركتهم فتتعزيز بذلك ثقافتهم وسلوكهم السياسي.

أ - مفهوم المشاركة السياسية للمرأة:

إن المشاركة السياسية هي أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في مجتمعهم سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي والمشاركة من قبل كل أطراف المجتمع رجاله ونساءه.

وتمثل المشاركة السياسية أساس للديمقراطية وتعتبر في مكنونها عن سيادة الشعب، ويقتضي تحقيق المشاركة السياسية أن يتوفر لدى المواطنين شعور عميق بالانتماء حتى يتمكنوا من أن يشاركوا، وفي نفس الوقت يجب أن تتوفر آليات ووسائل المشاركة.

وهنا لابد أن نؤكد على أن المشاركة السياسية هي أحد أبعاد المشاركة المجتمعية الفعالة . والمشاركة السياسية هي أحد دلالات التنمية في أي دولة، وذلك في إطار الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل وذلك في إطار مفهوم الحكم الموسع Governance².

وسنعتي تعريفا للمشاركة السياسية وكذا أهميتها

1-تعريف المشاركة السياسية:

تعددت التعريفات التي قدمها علماء السياسة للمشاركة السياسية، فمنهم من يرى أنها :

- المدى الذي يمارس فيه المواطنون أنفسهم حقوقهم الديمقراطية للنشاط السياسي والمخولة لهم من الناحية الدستورية³
- مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية .

¹ - حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان 2004 - ص29

² - إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، رئيسة مجلس إدارة جمعية نخوض وتنمية المرأة خبيرة إقليمية في قضايا النوع والتنمية، ص06.

³ - احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت 1989، ص111

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

- ويعرفها مايرون وينر " Myron weiner بأنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية ويهدف إلى التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام وعلى كل المستويات الحكومية والمحلية والوطنية"¹

-وتعني المشاركة السياسية عند صومائيل هاتنجنون وجون نلسون: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلًا أو متقطعًا، سلمياً أم عنيفًا، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"⁽⁵⁾

ومما سبق، يمكن القول بأن التعريفات اشتملت على عدة عناصر فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، أهمها ما يلي :

1- أنها نشاط إرادي اختياري تطوعي، ومن ثم، فهو يمتد على درجة من الوعي السياسي لدى المواطن.

2- أنها لا بد وان تكون مشروعة، أي في إطار قوانين تنظم عملية المشاركة، ومن ثم فهي تتأثر بطبيعة النظم السياسية، ومساحة المشاركة التي تسمح بها.

3- أن لها طابع الاستمرار، فهي غير مقتصرة على فترة معينة، إنما هي مستمرة في نطاق الظروف التي يعيشها المجتمع ومن ثم فهي متجددة.

4- أنها لا تقتصر على المستوى القومي، وإنما تبدأ من المستوى المحلي، وصولاً إلى المستوى الوطني.

5- أنها تسعى إلى التأثير على الحكومة، من حيث تشكيلها، ومن حيث نشاطاتها.

2-أهمية المشاركة السياسية:

-تعد هذه العملية بشكلها الفردي أو الجماعي أداة إستراتيجية لتغذية الحياة السياسية داخل الدولة، حيث تعني بضمن الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فهي بمثابة المدخلات الأساسية للنظام السياسي الذي يسعى إلى تحويلها إلى مخرجات مرضية تسمح باستمرار وجوده بطريقة سليمة ومقبولة، وهو تصميم نظرية- دافيد إستون- للنظام السياسي².

-المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية،

¹-ابتسام الكتيبي، مقال بعنوان : العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة. التي في الجلسة الثالثة، التي عقدت تحت عنوان : (العوامل المؤثرة والتدابير الهادفة إلى دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي) على الموقع التالي: www.alamuae.com/uaewomen/showtopics-123.html

²- إيمان بيبس، مرجع سابق، ص04.

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، وبصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب¹.

في الحقيقة لن يتأتى لنا الحديث عن المشاركة السياسية بالمعنى السليم دون التطرق لمفاهيم أخرى تتلاحم معها بشكل مباشر ووثيق وهي:

الحق السياسي: وعرف على أنه: تلك الحقوق التي تمكن المرء اختيار ممثليه وتقلد المناصب العامة سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين وهو ما يطلق عليه مصطلح الديمقراطية الشكلية(8).

المواطنة: المواطنة رابطة قانونية قائمة بين الفرد ودولته التي يقيم فيها بشكل ثابت ويتمتع بجنسيتها على أساس جملة من الواجبات والحقوق فهي - أي المواطنة - مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة وبين الأفراد بعضهم ببعض قائمة على أساس ما يسمى بالحقوق والواجبات وهي التي يحددها القانون الأساسي(الدستور) وبالطبع في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، فهئة المواطنين أو الشعب هو الذي يقر الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية التي بمقتضاها يتم الحكم².

ثانيا: واقع المشاركة السياسية

سنستطرق إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة بإعطاء بعض النماذج من الدول العربية ثم إلى العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة سياسيا تبعا فيما يلي:

أ - واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية:

تعد المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية، والحياة العامة، جزءاً أساسياً من عملية التحول الديمقراطي في المجتمع، ورغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفاً . ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية، ولاسيما مراكز صنع القرار (القيادات العليا - الحكومات) وفي المؤسسات التمثيلية (البرلمان - البلديات) .

والواقع أن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية هي من بين أدنى المشاركات في العالم، وهي من أقل النسب مقارنة بمناطق جغرافية أخرى من العالم (أوروبا الشمالية 38,8 %، الأمريكيتين 15,3 %،

¹ - صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، كلية العلوم السياسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 25 العدد الثاني 2009 - ص 651.

² - إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 05

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

آسيا 14,3 %، وسط أوروبا وجنوبها 13,6 % منطقة الباسفيك 11,6 %، جنوب الصحراء 11,5 %، المنطقة العربية 3,7 %¹.

حيث لم تتعد نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 8 % في عام 2005 مقابل 4 % في عام 1997، وفي عام 2005 كانت المرأة في دول المشرق العربي تتمتع بأكبر تمثيل برلماني إذ بلغت حصتها 10 % تليها بلدان المغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً بمعدل قدره 8 % و 6 %، على التوالي .

أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فلم تكن المرأة ممثلة إلا في البرلمان الوطني لسلطنة عمان، وبذلك يكون المتوسط في هذه المنطقة الفرعية 2 % . وفي الجانب الإيجابي، عينت أول وزيرة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة في عام 2004. كما لم تعد المرأة الكويتية مستبعدة من الحياة السياسية، إذ منحت حق التصويت عام 2005 وعينت امرأة واحدة في منصب وزير ولكن على ما يبدو أن الوضع بدأ يتغير ولو ببطء وهو أمر مشجع.

ويبدو أن بعض الحكام العرب بدأوا يدركون أهمية تعزيز دور المرأة في السياسة، وفي بعض الحالات ألزم الحكام العرب أنفسهم بمشاركة المرأة في العملية السياسية وتنظيمات اتخاذ القرار كجزء من عملية الإصلاح الشاملة.²

ونتيجة لذلك تحققت بعض النجاحات المهمة في السنوات الأخيرة، إذ تبين الإحصائيات ارتفاعاً في تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية في عدد من الدول العربية بعد إقرار نظام (الكوتا) كإجراء مؤقت. وهذا ينطبق على العديد من الدول العربية، ففي عام 2007 بلغت نسب مقاعد النساء في البرلمان (%) على الشكل الآتي (الإمارات العربية – 22,5 – تونس 19,3 – موريتانيا 17,6 – السودان 16,4 – البحرين 13,8 – سورية 12 – الأردن – 7,9 عمان 7,8 – ليبيا 7,7 – المغرب 6,4 – الجزائر 6,2 – لبنان 4,7 – مصر 3,8 – الكويت 3,1 – اليمن 0,7 – قطر والسعودية 0,0)³

كما أن هناك ارتفاعاً في عدد النساء في عدد من الدول العربية في النشاط الحكومي على المستوى الوزاري، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2007 – 2008 إلى أنه في عام 2005 بلغت النسبة المئوية للنساء في الحكومة على المستوى الوزاري على الشكل الآتي (العراق 18,8 – الجزائر 11,5 – عمان 10 – الأردن –

¹ – صابر بلول، مرجع سابق، ص 669

² – صابر بلول، مرجع سابق ص 669.

³ – تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 334

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

10,7 موريتانيا 9,1- البحرين 8,7- قطر 7,7- تونس 7,1- لبنان 6,9- سورية 6,3- مصر والمغرب 5,9- الإمارات 5,6- اليمن 2,9- السودان 2,6- الكويت ليبيا و السعودية والصومال 0,0¹

في الواقع يتزايد عدد النساء ولو ببطء في مجالس الوزراء في المنطقة العربية، ففي عام 1990 كان هناك 8 دول لديها وزيرات وارتفع هذا العدد إلى 11 في 2004. لكن يلاحظ أن أياً من النساء لم تصل بعد إلى رئاسة الحكومة ولا إلى الوزارات السيادية مثل العدل والداخلية ولا إلى وزارات الاقتصاد والمالية وبقيت أغلبها تدير وزارات ذات صبغة اجتماعية متصلة بأوضاع العائلة والأطفال والشيوخ أو النهوض الاجتماعي أو السكن وكأنها امتداد لوظائفها التقليدية في المجتمع والعائلة.²

ففي الجزائر يوجد للمرأة نشاط وحضور على مستوى المجالس التشريعية والبلدية والحزبية والمواقع الحكومية المختلفة، لكن على الرغم من هذا التمثيل يبقى وجود المرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية دون ما تتطلع إليه المرأة وبنسبة ضئيلة مقارنة بالجهودات المبذولة والتحديات التي تواجهها .

تدل الأرقام والإحصائيات على أن تمثيل المرأة في المجالس التشريعية والبلدية والمواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوى المطلوب . كذلك على مستوى تمثيلها ونشاطها في المجتمع المدني يبقى دورها محصوراً في المدن الكبرى، حيث أن المرأة الريفية معزولة من المشاركة والتمثيل، مبعدة كل البعد عن اتخاذ القرارات التي تهم وجودها كياناً يسهم في خلق التغيير للأحسن ومن ثم النجاح في ترقية دورها ومكانتها في المجتمع.

في ليبيا عزفت المرأة عن المشاركة لارتباط العمل السياسي بالذكورة وتغذية هذا الفهم الخطأ بالتصورات المغلوطة بما لموقف الدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف السائدة، وفقدت المرأة ثققتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في أضيق الحدود، بل إن مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابي في أدنى مستوياتها من حيث النوع لا الكم فيما يخص المؤسسات التي تضفي طابعاً إجبارياً على انضمام المرأة إلى نقابتها المهنية.

ومع أن المرأة تتمتع بجميع الحقوق السياسية في الانتخابات و الترشيح في مصر، تبقى عضويتها في مجلس الشعب والشورى منخفضة جداً، وانخفضت نسبة مساهمتها في المجالس المحلية من 10% في عام 1990 إلى 1.2 % في عام 2001، في حين ارتفعت حصتها في المناصب الإدارية العليا من 1.7 % في عام 1998 إلى 23 % في عام 2000 . مع الإشارة إلى أن مصر أنشأت المجلس القومي للمرأة في عام 2000 ، ويتبع رئيس الجمهورية مباشرة

¹ - نفس المرجع، ص 334.

² - صابر بلول، مرجع سابق ص 670

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

برئاسة زوجة رئيس الجمهورية. يختص المجلس باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال شؤون المرأة وتمكينها. ويبدو أن المجالس المحلية ليست في وضع أفضل، فعلى الرغم من أهميتها وإمكانية تمثيل النساء بها لما لها من اتصال مباشر بمصالح الناس وحاجياتهم، فإن نسبة مشاركة النساء فيها ضعيفة جداً لا تتعدى 4% في المتوسط تقريباً، وإن كانت وصلت إلى نسب مرتفعة في أحيان قليلة لا تتعدى أيضاً 18% في أقصى تقدير.

في المغرب شكلت انتخابات 2002 منعطفاً حقيقياً في تاريخها السياسي، حيث تم انتخاب 35 امرأة، أي ما يعادل 10% من المنتخبين – رغم أنها تظل دون الحد الأدنى المطلوب – وقد تأتي هذا التحول نتيجة فر (كوتا) على الأحزاب فيما يخص الترشيحات، وبعد تغيير نمط الاقتراع إلى الاقتراع اللائحي في المدن الكبيرة وفرض وضع المرأة في مقدمة لوائح الأحزاب لتتضاعف حظوظها للفوز، في حين كانت قبل ذلك نسبة النساء في البرلمان في الأعوام 1984 و 1993 و 1997 على التوالي (1,17% - 1,07% - 0,6%). من هنا يتبين أن القانون آلية مهمة لضمان حقوق النساء، وكلما تركت المسألة للإرادة كانت النتيجة عكسية.

أما المرأة الموريتانية فكافحت وما زالت تكافح لنيل حقوقها كأفراد من المجتمع، ومنذ السبعينيات حصلت على حق التصويت ومشاركتها في شؤون البلاد على المستوى السياسي، وقد تولت منصب وزيرة شؤون المرأة والطفولة منذ أكثر من ثلاثين سنة، ولكن لم تسجل أي تغيير في حياتها الاجتماعية، ما زالت المرأة تعاني من كل البؤس في الحياة الأسرية وفي حياتها كمواطنة، فالمرأة الموريتانية ما تزال بدوية رغم أنها أصبحت تشارك في بعض ميادين الحياة السياسية. وعلى الرغم من أنها دخلت الألفية الثالثة وهي تشارك في الحكومة بثلاث وزيرات. أما المناصب الأخرى كالحكم والولايات فلا توجد امرأة، رغم أن المرأة الموريتانية قد تكونت في المدارس الإدارية وحصلت على جميع الشهادات ولم تقبل ممارستها لهذه المناصب أو المسؤوليات كما أنها لم تقبل في ممارسة القضاء.

أما في سورية فلم تزد نسبة المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان عن 12% في آخر الإحصائيات (2007). توجد امرأة في منصب نائب رئيس الجمهورية، وفي الحكومة ووزارتان، وفي السلطة القضائية 166 امرأة من أصل 1101 في مختلف المحاكم، وفي مجالس الإدارة المحلية 3,1% وكما هو واضح أن هذه النسب أيضاً متواضعة بالقياس إلى الدول الأخرى التي سبقت في هذا المجال.

في الأردن كان الوضع غير مشجع قبل عام 2003، ولكن بعد هذا التاريخ، ولدى توزيع الدوائر الانتخابية بما يضمن وجود ست نساء في البرلمان في إطار (كوتا)، النساء شاركن في الانتخابات وحصلن على 6 مقاعد نيابية. ومع ذلك تبقى النسبة ضئيلة جداً، قياساً إلى الدول الأوروبية والاسكندنافية.

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

في السودان منح الدستور المرأة الحق في المساواة مع الرجل، ولكن خلا الدستور من أي إشارة إلى الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للمرأة، وما ذكر من حقوق جاء في الموجهات العامة. ونص الدستور على أن "لا يجوز وجود تشريع خارج إطار الدين"، وهذه المادة لم تطبق إلا في القوانين الخاصة بالمرأة، ولعل هذا أضر بحقوق المرأة، حيث لم تؤخذ من الشريعة سوى التفسير والاجتهادات الفقهية المتزمتة غير المجمع عليها مما جعل ذلك أيضاً سبباً لرفض اتفاقية (سيداو) بحجة أنها تتعارض والدين الإسلامي، رغم توقيع دول إسلامية أكثر تشدداً على هذه الاتفاقية. مع الإشارة إلى مشاركة المرأة في البرلمان، ووصولها عبر التطور التاريخي إلى مشاركتها السياسية إلى مناصب جيدة (امرأتان تقلدتا منصب وزير اتحادي، وهناك ست وزيرات دولة وعشرون وزيرة على مستوى الولايات. وتقلدت امرأة واحدة منصب الوالي في الإقليم الجنوبي، ثم منصب محافظ بالإقليم الجنوبي، وشاركت في السلك الدبلوماسي ووصلت حتى وزير مفوض، وهناك عدة سفيرات)

في الصومال كانت وما زالت هناك عوائق هائلة أمام النساء من حيث مشاركتهن في عملية اتخاذ القرار، بشكل عام هناك عدم احترام لحقوق النساء وحقوقهن في الحكم، إن قضية حقوق الإنسان في الصومال متجذرة بعمق في العرف الاجتماعي، فالتمييز (الجندي) هو جزء من حزمة الثقافة السائدة، فالنساء مستثنيات من التداولات والاجتماعات العشائرية وكذلك من التعيينات في المناصب العليا في الحكومة على المستوى المركزي والمحلي والتي تعد أساس تقاسم السلطة، ومع ذلك لم يمنع هذا من وصول بعض النساء إلى المجالس التشريعية. أما الإمارات فهناك الكثير من النساء في مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية وفي مجالات عدة، ووصلت المرأة إلى منصب وزيرة.

أما البحرين فقد أنشئ المجلس الأعلى للمرأة، ليكون المرجع لدى الجهات الحكومية الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، وهو يختص باقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة، ويتبع المجلس الأعلى للمرأة الملك مباشرة وتترأسه قرينته، وجاء دستور مملكة البحرين ليؤكد المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

تتمتع المرأة في عمان بقوانين مساوية للرجل، على الرغم من ذلك فإن وضع المرأة العمانية لا يختلف من الناحية الثقافية والاجتماعية كثيراً عن وضع المرأة في دول المنطقة، دخلت المرأة العمانية معترك الانتخابات ولكنها لا تحظى بالدعم الاجتماعي الكافي لا على مستوى التصويت ولا على مستوى التأهيل والإعداد للقيادة.

وقد تم انتخاب أربع نساء على أربع مدد كل امرأتين في مدتين، كما أن عدد النساء المرشحات قليل جداً مقارنة بعدد الرجال، وبوجه عام، تعد البحرين والكويت تليهما عمان من أكثر بلدان مجلس التعاون الخليجي

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

التي حققت فيها المرأة مناصب قيادية وإدارية عالية. ففي البحرين تتمتع المرأة بجميع الحقوق السياسية، وقد احتلت مناصب وزارية ومناصب في السفارات والإدارة الجامعية، إلا أن تمثيلها في الحياة النيابية ما زال متواضعاً. أما اليمن فتشير المؤشرات والإحصائيات المتوافرة إلى تدني ومحدودية مستوى مشاركة المرأة اليمنية في مختلف مجالات إدارة الشؤون العامة للبلاد، وذلك على صعيد تمثيل المرأة في المجالس النيابية المنتخبة، أو على صعيد تمثيل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك على صعيد شغل المرأة للمواقع القيادية والمناصب العليا في الدولة أو نسبة تمثيلها في السلك الدبلوماسي، وذلك نتيجة التأثير السلبي لمنظومة التعليم السائدة في اليمن على مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، حيث تؤكد الدراسات أن نمط التعليم السائد في اليمن يتسم بالتسلط والمحافظة ويثقيف رجعية تضع المرأة في مكانة اجتماعية أدنى من الرجل.¹

يلاحظ من استعراض وضع المرأة في الدول العربية كل على حدة أنه ما تزال النساء العربيات يعانين من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية التي غالباً ما تتمثل في حرمانها من التصويت والانتخاب، ومن خلال مشاركتها السياسية الضعيفة، ومن النسب المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية وفي بنية الحكومات كوزيرات. وقد أكد ذلك تقرير الأهداف الإنمائية الألفية لعام 2004، في استعراضه لمشاركة النساء في البرلمانات الوطنية في بعض الدول العربية، إذ يشير أنه على الرغم من أن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم البلدان العربية تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، يبقى الواقع مختلفاً، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في الحياة السياسية. وسنحاول فيما يلي البحث عن الأسباب التي تحول دون مشاركة فعلية للنساء العربيات في الحياة السياسية.

ب - معوقات المشاركة السياسية للمرأة :

بالرغم من انه لا يوجد إطار نظري، يفسر العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، سلبي أم إيجابي، أو ما نسميه ب (العوامل المحددة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية)، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبعض هذه العوامل مرتبط بطبيعة تطور النظم الاجتماعية المختلفة (كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي)، ومستواها، وبعضها مرتبط بالنظام الثقافي العقائدي السائد، الذي يحدد القيم والمعتقدات المرتبطة بعلاقة الرجل بالمرأة، وبعضها على مستوى الفرد، ولكن كل هذه العوامل والمستويات تتفاعل مع بعضها البعض لتؤثر

¹ - صابر بلول، مرجع سابق ص 670

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

على موقع المرأة في الحياة العامة والسياسية، وسنحاول التطرق إلى بعض من هذه العوائق والمتمثلة في العوائق السياسية والقانونية تبعا فيما يلي:

1- المعوقات السياسية: وتعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية ومن

هذه العوامل:

• **المناخ الانتخابي:** والذي يؤثر سلبًا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، ما أدى إلى إحصاء النساء من المشاركة. ففي مصر تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن؛ لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن للاهانة إذا لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن خوفاً من التشهير بهن وتلويث سمعتهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية، وفي الجزائر لا تشارك السيدات خوفاً من الجماعات الدينية المتعصبة، وكذلك الحال في لبنان حيث تحجم السيدات عن المشاركة خوفاً من العنف المتبادل بين الفصائل المختلفة¹.

• **ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة:** معظم الأحزاب في الوطن العربي، لا تقدر دور

المرأة وإمكاناتها في العمل العام وتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك. ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيًا فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية.

وإذا نظرنا إلى دولة مثل الجزائر، سنجد أن سيطرة الأحزاب الإسلامية قد أثرت بالسلب على مشاركة السيدات في العمل السياسي، أما في لبنان، فنسبة العضوات السيدات متدنية جدًا ولا تبلغ أكثر من 20%، بينما لا تزيد نسبتهم في المكاتب السياسية لهذه الهيئات عن 5%².

• **هيمنة القبلية والطائفية والعشائرية لدى بعض الدول والأحزاب السياسية لدى دول أخرى:** فبالسبب

للأول فهو نظام يؤسس بدرجة أولى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبلية خاصة، ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلًا للقبيلة بالأساس، وليس كفرد في المجتمع أي مواطن وهذا ما يقع في اليمن حتى بعد التوحيد، إذ تطفئ على المنافسات السياسية الانتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة. أما نظام الطوائف، فهو نظام يقوم على تمثيل الطائفة بالدرجة الأولى، بدلا من أن يكون تمثيلا للمواطنين

¹ - إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 14

² - نفس المرجع، ص 17.

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

والمواطنات، وهذا ما هو سائد في لبنان مثلاً حيث يفضل قانون الانتخاب على قياس زعماء الطوائف بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة إلى نظام الأحزاب السياسية فرغم التعددية الحزبية المصرّح بها في معظم الدول، تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد ولا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونياً وسياسياً باعتبارها أحزاباً قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر سياسة الحزب الحاكم عوض أن تنتصب كحزب منافس له، وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي وعدم اهتمامهم بل إمساكهم عن التصويت في الانتخابات مثل ما هو واقع في الجزائر.

ونتيجة لهذا الوضع، تنشأ فجوة بين المجتمع والطبقة الحاكمة بمختلف مكوناتها وفي أغلب الأحيان تحدث قطيعة بينهما.¹

ب- المعوقات القانونية:

فضلاً عن المعوقات التي ذكرت سابقاً، لا بد من الإشارة إلى مسألة ترتبط أيضاً بقضية مشاركة المرأة سياسياً، ألا وهي التشريعات إذ يعد غياب القوانين المنصفة للمرأة عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية، فالمشرع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية نظرة مبتسرة، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، في حين أن استقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية ينصفها ويعيد لها كرامتها، لا يهتمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بجمعها الشخصي.(19)

ففي العديد من الدول العربية – مثل فلسطين – هناك قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة، كما أن هناك عدد قليل من الدول العربية تعتمد على نظام الكوتا كالمغرب، السودان، الأردن وكذا الجزائر(20)... وعندما تم إلغاء قانون تخصيص نسبة للسيدات في المجالس النيابية في مصر، انخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب، من 2.11 % إلى 1.4 % عام 1987 حتى وصلت إلى 2 % عام 2005.(21)

كما أن اعتماد نظام الحصص كصيغة منصفة للمرأة ضد التمييز الذي تعاني منه، لكن هل يعتبر معيار الجنس معياراً موضوعياً لتولي المهام والوظائف التقديرية التي يحكمها منطق الجدارة والكفاءة المطلوب إثباتها وليس منطق الجنس.

¹ - حفيظة شقير، مرجع سابق، ص 29.

الخاتمة:

ومن خلال تطرقنا لهاتين العقبين السياسية والقانونية والتي تعد من بين جملة من العقبات فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- يجب تهيئة المناخ الانتخابي وذلك عن طريق تحديد طرق واضحة ومحددة للحصول على تمويل؛ عن طريق التبرعات، التي توضع في حساب خاص بالانتخابات لكل مرشح، ومنع التبرعات العينية، بكل صورها، وإن كان هذا القانون موجود في الجزائر، ولكن باقي الدول العربية تحتاج لقانون مماثل، حتى تتاح الفرصة للسيدات لخوض الانتخابات.

- وضع إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة: وهذا بإعادة النظر في تعديل النظام الانتخابي، ليضمن مشاركة أعلى للمرأة في الحياة السياسية، وذلك كحل وقي، حتى يشعر المجتمع بأهمية هذه المشاركة وأثرها، فلا يحتاج إلى حافز لتعديلها ويكون هذا بانتهاج نظام الكوتا.

- تغيير الثقافة السائدة: وهو ما يتطلب تضافر كافة جهود الجهات المعنية، وعلى رأسها الجمعيات الأهلية، والإعلام . والعمل على هذا المحور يتطلب البدء بالمرأة نفسها، والبدء من

المستوى الضيق جداً وهو الأسرة وضرورة أن يكون للمرأة صوت في بيتها، وهو ما ينتج من خلال تمكينها اقتصادياً واجتماعياً . ويتم ذلك عن طريق:

• العمل على تمكين المرأة اقتصادياً وقانونياً واجتماعياً.

• إزالة الصور النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.

• المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة

وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال.

- سن قوانين منصفة للمرأة: وهذا بالنظر إلى الإطار القانوني للقوانين المدنية التي تخص المرأة، مثل قوانين الأحوال الشخصية، والتعامل معها من خلال حملات قومية للدفاع والدعوة تقودها الجمعيات الأهلية النسوية، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل المطالبة بتعديل وتغيير المواد غير المنصفة للمرأة.

- أن هناك علاقة وثيقة بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية وبرامجها التي تدعم مشاركة المرأة نسبياً وبين التمكين، إن وجود الأحزاب التقدمية التي تتبنى برامج تدعم قضية التمكين السياسي للمرأة، مع تضمين برامجها بشكل مبدئي ل(كوتا) نسائية يساعد جداً في التمكين السياسي للمرأة العربية، كما أن دعم المنظمات الأهلية المدنية المشجعة على المساواة بين الرجل والمرأة، والتي تتبنى قضية التمكين السياسي للمرأة في وصولها إلى البرلمان وإلى المناصب في مواقع اتخاذ القرار يساعد مساعدة كبيرة في قضية التمكين السياسي للمرأة العربية، لذلك

معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

لابد من العمل على زيادة تمثيل المرأة العربية في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة تمثيلها في الأحزاب والاتحادات والجمعيات والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن زيادة نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات العربية المشتركة والإقليمية والدولية.

قائمة المراجع:

- 1- حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان 2004
- 2- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة خبيزة إقليمية في قضايا النوع والتنمية.
- 3- احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت 1989.
- 4- ابتسام الكتي، مقال بعنوان : العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة. التي في الجلسة الثالثة، التي عقدت تحت عنوان : (العوامل المؤثرة والتدابير الهادفة إلى دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي) على الموقع التالي: www.alamuae.com/uaewomen/showtopics-123.html
- 5- ناجي عبد النور، مدخل الى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة 2007.
- 6- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، كلية العلوم السياسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 25 العدد الثاني 2009 -ص 651.
- 7- بجاوي اعمر، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، دار صعومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2003.
- 8- تقرير التنمية البشرية 2007-2008،
- 9- القانون العضوي 12-03 المؤرخ في 2012 المؤرخ في 12 يناير عام 2012، يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، جريدة رسمية العدد الأول، رقم 46.